المتغيرات المعاصرة
في مفهوم النظام الشرق أوسطي والسوق الشرق أوسطية

Contemporary variables in the concept of Middle Eastern System and Middle Eastern market

الأستاذ المساعد الدكتور
خليل محمد شهاب الجبوري
الجامعة العراقية / كلية الادارة والاقتصاد

Prof.Dr.Khalil Mohammed al-Jubouri

Faculty of Management and Economics - Iraqi University

المقدمة.

شهد عقد التسعينات من القرن الماضي احياء لمفهوم النظام الشرق اوسطي واعادة طرحه بقوة وبإصرار غير مسبوق على تقنينه على الساحة السياسية اقليمياً ودولياً باستهداف دمج دول المنطقة العربية منها وغير العربية في إطار النظام كتكتل اقليمي يرتبط ايدلوجياً بالمعسكر الغربي واستراتيجياته وتتبلور هويته على اساس من تعميق الانتماء المشترك لهذه المنطقة من العالم وقد اطلق عليها اقليم ((الشرق الأوسط)).

فهم هذا التحول يتكامل بالاتساق مع الخبرة التاريخية بالاستناد الى رؤى متعددة بعض منها يرتكز على مدخل تحدد نظرته الى مشروع النظام الشرق اوسطي في اطار ارتباطه بموقف الغرب التاريخي من العرب، والذي يغلب عليه السعي الدائم الى تحقيق الهيمنة التامة على المنطقة العربية وتذويب هويتها القومية العربية، وعلى ذلك يتم ادراك النظام الشرق اوسطي كتجسيد للرغبة والدور الامريكيين في المنطقة في مقابل المشروع المتوسطي الذي ينتسب بدوره الى الاتحاد الاوربي، وبالتحديد الى بعض دوله الواقعة علىالشاطئ الشمالي الغربي للبحر المتوسط ومن ثم تصبح السوق الشرق اوسطية تجسيداً لذروة الهيمنة الامريكية الغربية على الوطن العربي والبديل الامني والسياسي والاقتصادي للنظام العربي وآلياته المشتركة[١]. ومن ناحية اخرى واستناداً الى منهج الأزمة. يربط البعض بين أزمة النظام العربي الراهنة وبين النظام الشرق أوسطي باعتباره بديلاً محتملاً لمواجهة هذه الازمة تتمكن المنطقة من خلاله من التفاعل مع قوى السلام والتنمية والديمقراطية[٢]. وفي وجهة نظر ثالثة يرتكز التحليل على التطورات الحديثة والتغيرات المتلاحقة التي شهدها النظام الدولي منذ نهاية الثمانينات والتي اسهمت في مجملها في تبوؤ الولايات المتحدة لقيادة النظام الدولي ورعايتها لمهمة تسوية الصراع العربي الاسرائيلي وسعيها لإقامة هذا النظام الشرق اوسطي كإطار للعلاقات الاقليمية والدولية بين دول المنطقة في مرحلة ما بعد التسوية. وبصرف النظر على نقطة الانطلاق لكل من الرؤى السابقة او غيرها، فالأمر المؤكد انها تتكامل فيما بينها في تفسير هذه العودة القوية للمفهوم الشرق اوسطي، وقوة دفعها باتجاه ارساء اسسه الاقليمية، واقامة دعاماته الاقتصادية واكتساب القبول العام به واضفاء الشرعية السياسية عليه. وبشكل عام فانه يمكن اجمال تلك التطورات وراء اعادة احياء فكرة النظام الشرق اوسطي. وعلى المستويين الدولي والاقليمي. وعلى النحو الاتي:

أولا: على المستوى الدولي:

كانت هناك مجموعة من التغيرات الجوهرية التي شهدها النظام الدولي خلال تلك الفترة والتي كان من شأنها الاسهام في تهيئة الظروف الملائمة دولياً واقليمياً لإخراج النظام الشرق أوسطي الى حيز الوجود. وفيما يأتي أهمها:

1. التقليص التدريجي للدور الدولي للاتحاد السوفيتي مما أدى ضمن امور اخرى الى اختزال دوره وامكانياته في الاعتراض بصدد القضايا الدولية والاقليمية، مما كان أثره السلبي بصدد فرض الدعم الدولي للحق العربي.
2. انتهاء مناخ الحرب الباردة وانفراد الولايات المتحدة بقيادة النظام الدولي الجديد واتجاهها لتوظيف ذلك في دعم اسرائيل وهيمنتها السياسية والعسكرية فيما يتعلق بقضايا الصراع العربي الاسرائيلي ومبادرات تسويته[٣]، ومواجهة مخاطر الصراع وعدم الاستقرار المحتمل في المنطقة.
3. نظام مؤتمر مدريد للسلام ومساره التفاوضي الثنائي والمتعدد: فبينما اهتم الاول بالتوصل الى توصيات لقضايا الصراع السياسية الثنائية الاربعة ومن ثم إرساء الدعامات السياسية لنظام اقليمي جديد تحت مسمى النظام الشرق اوسطي، فان المسار الثاني والمتعلق بالمفاوضات المتعددة الاطراف قد استهدف الجمع بين اسرائيل وجيرانها من العرب وغيرهم من دول الجوار في اطار للتعاون الاقتصادي الاقليمي، وبما يخلق شبكة من المصالح الاقتصادية ومن هنا يشكل المساران السياسي والاقتصادي بدورهما دعامة جوهرية في بنية النظام الشرق اوسطي المامول[٤].
4. الاتجاه العام نحو إنشاء التكتلات والكيانات الاقتصادية الكبرى كوسيلة لدعم علاقات التعاون الدولي والاقليمي في اطار محاولات اعادة تشكيل النظام الدولي في اطاره الجديد بعد انهيار نظام القطبية الثنائية الذي كان سائداً منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية.

ثانياً: على المستوى الاقليمي :

ان اعادة طرح مشروع النظام الشرق اوسطي في هذا التوقيت اصبح ممكنا والى درجة كبيرة نتيجة التفاعل بين عدد من المتغيرات ذات الصلة المباشرة بالموضوع والتي من اهمها مايأتي:-

1. التوصل الى اطار للسلام بين مصر واسرائيل واكتمال ابعاده القانونية بتوقيع معاهدة السلام بينهما في آذار ١٩٧٩، مما ادخل اسرائيل الىالدائرة العربية ولو بصورة غير مباشرة من خلال علاقاتها بمصر ذات الدور والمكانة القيادية في النظام العربي[٥].
2. الانحسار النسبي للمد القومي العربي وما ترتب على ذلك من ضعف عام لتيار القومية العربية، وحركة الاستقلال الوطني تحت وطأة الضغوط النفسية والسياسية المتولدة عن هزيمة حزيران ١٩٦٧، اضافة الى تزايد الضغوط الاقتصادية الخارجية وامتداد تأثيرها على جهود التنمية الاقتصادية والاجتماعية، هذا فضلاً عن اخفاق مشروعات التكامل الاقتصادي العربي لعدم القدرة على فهم ضرورات العمل العربي الاقتصادي المشترك بعيداً عن الاعتبارات السياسية [٦].

3. تراجع منظومة ((القيم القومية)) امام الصعود المضطرد ((للقيم الوطنية او القطرية)) في عموم الاقطار العربية سواء على مستوى الخطاب السياسي الرسمي او على مستوى الثقافات السياسية السائدة.
4. تنامي حركات الرفض وموجات العنف غير المنضبط بصورة تهدد أمن واستقرار النظم الحاكمة في عدد من دول المنطقة، في الوقت الذي تزايدت فيه الضغوط الامريكية والاسرائيلية باتجاه التوصل الى تسوية الصراع العربي الاسرائيلي والعمل على إنشاء نظام اقليمي شرق اوسطي جديد.
5. توقيع الاتفاق الفلسطيني الاسرائيلي في ايلول (١٩٩٣)، مما اضاف دعامة جديدة الى الاسس المطلوب ارسائها لإقامة النظام الشرق اوسطي في المنطقة العربية[٧].
6. توقيع الاتفاق الاردني الاسرائيلي (١٩٩٤) وما تضمنه من تقنين للتصورات الاسرائيلية لشكل ومضمون العلاقات الاقليمية المستقبلية، والتي عبرت عنها الملاحق الخاصة بالتعاون الاقتصادي بين الاردن واسرائيل والكيان الفلسطيني بوجه خاص.

على ضوء ماسبق، فان هذه المتغيرات في بعديها الدولي والاقليمي قد تفاعلت فيما بينها مؤدية الى الاسهام بصورة فعالة في اعداد المسرح العربي للتفاعل مع –ان لم يكن قبول – فكرة النظام الشرق اوسطي اولا، ثم السوق الشرق اوسطية باعتبارها دعامة جوهرية في اقامة هذا النظام من جانب اخر، ومن ثم التحرك العملي نحو اتخاذ القرارات والخطوات التي تجعل من الممكن تحويل هذا السوق الى حقيقة واقعة ملموسة.

الجهود المبذولة في هذا الاتجاه استهدفت تحقيق الاهداف المباشرة الاتية:-

- أ. استغلال اطار سلام مدريد لإطفاء الشرعية السياسية والدولية علىالنظام الشرق اوسطي المأمول، وذلك اعتماداً على التفاوض المباشر، والبدء في تنفيذ توصيات وقرارات المفاوضات المتعددة الاطراف والتي تسهم بالبدء في التطبيع المباشر دون انتظار نتائج المسار السياسي الثنائي.
- ب. التركيز على السوق الشرق اوسطية الجديدة، والاهتمام بتكريس تجزئة العالم العربي الى مجموعة من الكيانات الفرعية (دول الخليج، منطقة الجزيرة العربية، المشرق العربي، المغرب العربي وشمال افريقيا..) مما يسهم بدوره القضاء عملياً على مفاهيم الوطن العربي والقومية العربية، والسماح ايضاً بضم دول جديدة الى نطاقه.

- ادماج اسرائيل كدولة معترف بها في الشرق الاوسط وانهاء المقاطعة العربية لاسرائيل وجعل شرايين الحياة الاقتصادية العربية ((رأس المال – الاسواق – العمالة الرخيصة – النفط)) متاحة لإسرائيل بما يمكنها من دعم فرصة بقائها المستقل اقتصادياً.

السوق الشرق اوسطية : نظام وخيارات للتنفيذ

يتبلور جوهر مفهوم السوق الشرق أوسطية في طرح رؤية إقليمية جديدة تستند على اسس جغرافية وسياسية تتعدى الحدود القومية والحضارات وتسعى الى الجمع بين النظام العربي الاقليمي ودول جواره الجغرافي في اطار من العلاقات المشتركة تستند الى دعم التعاون في المجالات الاقتصادية والامنية وقضايا المياه، والسياحة، واللاجئين، ومستهدفاً رفع الحواجز السياسية بشكل نهائي من قبل الدول العربية في مواجهة اسرائيل ومن ثم تحقيق التطبيع الشامل سياسياً واقتصادياً ومعنوياً لعلاقاتها بالدول العربية[٩].

كما اخذت ارضية هذا المفهوم في اطاره التنفيذ المؤسسي في الاتساع تدريجياً بانعقاد مؤتمر مدريد للسلام وتتابع اجتماعات لجانه الخمس في اقطار متعددة الاطراف من جانب[١٠]، وبتوقيع الاتفاق الفلسطيني الاسرائيلي في سبتمبر ١٩٩٣ في واشنطن اضافة الى انتظام انعقاد مؤتمرات التعاون الاقتصادي للشرق الاوسط وشمال افريقيا بشكل دوري (في الدار البيضاء ثم عمان فالقاهرة والدوحة)[١١]، فضلاً عن استئناف المفاوضات السياسية على المسار السوري الاسرائيلي في اواخر عام ١٩٩٩ وبعد جمود دام عدة سنوات ولو انه توقف ولكن هناك مفاوضات سرية غير مباشرة عبر وساطة تركية انتهت في الاعلان عن مفاوضات مباشرة في اواخر عام ٢٠٠٨.

اولاً- السوق الشرق أوسطية : الماهية والاهداف:-

تطرح ادبيات التأصيل النظري لمفهوم الشرق اوسطية مزيجاً من الرؤى الجزيئية المتنوعة التي تمثل نوعاً من رد الفعل العربي للطرح الشرق أوسطي يتناول في عمومه أبعاداً متعددة تسهم بشكل مجمل في إحاطة المفهوم بإطار من الضبابية وعدم الوضوح يتخطى مداه النطاق الزمني لظهور المفهوم ليشمل ايضاً نطاق وآفاق التطبيق العملي لتلك السوق، اسباب ذلك بدورها متعددة تتضمن جانب المعلومات وخصوصية هذه السوق وكلاً من متغيري الأيديولوجية والوقت معاً. وعلى أية حال وبدون التطرق الى التفصيلات فان ملامح رؤى الأطراف المعينة للسوق الشرق اوسطية يمكن تناولها على النحو الآتي:-

- على الجانب العربي : تقوم التصورات العربية عن السوق باعتبارها تنظيماً لعلاقة اقتصادية خاصة بين البلدان العربية وإسرائيل تتضمن ترتيبات سياسية واستراتيجية أوسع وأكثر شمولاً لمنطقة المشرق العربي[٧]. هذا الاطار يقوم على اساس تبادل المزايا التفضيلية[٨]، ويستمد دعاماته من التأكيد على الارتباط بين البعدين الاقتصادي والسياسي في جهود تسوية الصراع العربي الاسرائيلي[٩]، ويهدف في جوهره الى رفع الحواجز السياسية بشكل نهائي في مواجهة

إسرائيل ومن ثم تمثل السوق ككل عملية تطبيع سياسي ثقافي أخلاقي في أقصى مافيه إدماج الاقتصاد الاسرائيلي في المنطقة العربية[١٠].

على ضوء ذلك، فان أهم ملامح السوق الشرق أوسطية في الرؤى العربية تحدد في كونها : تمثل أحد جوانب الترتيبات التي تستهدف بالتنسيق مع الاطارين الثنائي والمتعدد لمدريد ارساء دعائم نظام شرق أوسطي جديد كمدخل الى السلام وتحقيق الرفاهية الاقتصادية في المنطقة بعد او مع احلال السلام في الشرق الاوسط بين العرب واسرائيل وان دعاماتها اثنان: الاولى اقتصادية تستند اليها برامج الاصلاح الاقتصادي في الدول العربية والثانية سياسية تستند الى الربط بين السلام السياسي والاصلاح الاقتصادي والتعاون الاقليمي، ولذلك فالسوق تعد مرحلة على طريق التكامل الاقليمي[١١]، يتم فيها ارساء اساس الاقتصاد للنظام الشرق اوسطي باعتباره الجانب الاكثر اهمية بالنسبة لإسرائيل[١٢]، ويترتب على ذلك ان يصبح كل طرف فيها ملتزماً بإعطاء مزايا للتبادل التجاري لاتنسحب الى طرف ثالث ليس عضواً بالسوق وبالتأكيد على ضمان دخول البضائع الاسرائيلية الى الاسواق العربية دونما رسوم جمركية او الحد منها وانطباق نفس الشي على دخول السلع والمنتجات العربية الى اسرائيل واخيراً فان السوق الشرق اوسطية انما تعني عمل جراحة جغرافية في المنطقة تحدث تغييراً طبيعياً واجتماعياً واقتصادياً كاملاً حتى في التوازن بهدف احداث تغييرات في البيئة الاقليمية والطبيعية لايمكن الرجوع عنها[١٣]. وان الجوهر النهائي في هذه السوق انما يمثل في تعزيز الوجود الاسرائيلي وتواصل نموه ونقل عبء ذلك الى المنطقة العربية وبالتالي دمجه فيها ليستفيد منه نفطياً وتجارياً مالياً[١٤].

بـB التصور الاسرائيلي : وعلى الجانب الاخر يدين في جانب كبير الى كتابات شيمون بيريز، كما ان اطاره الرسمي الذي قدم الى قمة الدار البيضاء للتعاون الاقتصادي قد حدد المفهوم الاسرائيلي للسوق الشرق اوسطية بانها تجمع اقليمي لدول الشرق الاوسط يضم سوقاً مشتركة ذات هيئات مركزية منتخبة على نمط السوق الاوربية المشتركة. في هذا السياق جاء تعريف بيريز باعتبارها نوعاً من الترتيبات الاقليمية الاقتصادية الجماعية التي تقدم خلاص لمشاكل الاقليم التي لايمكن ان تحل بشكل فردي ولا حتى بشكل ثنائي او جماعي.. كما يذهب بيريز الى اعتبار ان السوق تمثل مفتاح السلام والامن للمنطقة ومايؤدي اليه السلام من تطوير للديمقراطية[١٥]. وفي مناسبة اخرى يكشف بيريز عن دعامات الرؤية الاسرائيلية للشرق الاوسط ككل في صورة معادلة تتكون من النفط السعودي والايدي العاملة المصرية والمياه التركية والعقول الاسرائيلية[١٦].

تـB **اختلاف التوجيهات العربية الاسرائيلية:** بشأن السوق الشرق اوسطية لم يحل على اي حال من التزايد التدريجي للقبول العام بالفكرة واتساع نطاقه على أرض الواقع الشرق أوسطي أسباب

التنامي لذلك القبول متعددة منها ما هو تاريخي سياسي وماهو عملي براجماتي وعلى نحو ما يأتي:

فيما يتعلق بالجذور التاريخية والايدولوجية لفكرة الشرق اوسطية: فإنها تعكس ارتباطاً وتداخلاً بين كل من النظام والسوق الشرق اوسطيين، حيث يرجعهما البعض الى الكتابات الاولى ليتودور هيرتزل، والتي عبر فيها عن تصوراته حول شرق أوسط يخيم عليه السلام والتعايش، حيث تجتمع الثروات العربية الواسعة مع التمركز الاستثنائي للقوة العقلية التي تمتلكها اسرائيل لخلق جنة من الرخاء على الارض(١٧).

اما الجانب الاقتصادي والسياسي : فان اطار سلام مدريد بمساريه السياسي والاقتصادي، او الثنائي والمتعدد الاطراف، قد يساعد بدوره على المضي قدماً، وبشكل تدريجي، نحو ارساء الدعائم السياسية والاقتصادية للسوق الشرق اوسطية، بل ولنظام شرق اوسطي جديد على نحو ما سبقت الاشارة اليه. فعلى الجانب السياسي كان هناك اتفاق اوسلو وما تلاه من اتفاقيات ثنائية على المسار الاسرائيلي الفلسطيني، ثم هناك ايضاً الاتفاقية الاسرائيلية الاردنية وملاحقها الخاصة بالتعاون بين البلدين، والتي تستهدف، وضمن امور اخرى، ربط كل من الكيان الفلسطيني الوليد، والاردن بإسرائيل من جانب وربط هذه الاطراف الثلاثة بمصر من جانب اخر، على ان يلي ذلك، وفي مرحلة لاحقة، الاتجاه نحو دول الخليج العربي، وسوريا ولبنان(١٨). اضافة الى ذلك، فان اطار المفاوضات المتعددة الاطراف قد ارسى بدوره، وعلى ارض الواقع، دعائم شرق اوسطي جديد يتم تكريسه على اساس من تقنين وتطوير التعاون العربي الاسرائيلي في مجالات التنمية الاقتصادية، والمياه، وشؤون اللاجئين والسياحة، والتعاون في مجال الامن الاقليمي وضبط التسلح. اضافة الى ذلك، فان انعقاد مؤتمرات التعاون الاقتصادي للشرق الاوسط وشمال افريقيا، قد شكل اضافة باتجاه دعم اطر التعاون الاقليمي من جانب، ولإرساء دعائم السوق الشرق اوسطية من جانب اخر. اما الاعتبارات العملية والبراجماتية التي تسهم في توسيع قاعدة القبول بالسوق الشرق اوسطية فإنها تتعلق بعدة امور، من بين هذه الامور ما يثيره البعض بصدد مايحققه ((النظام والسوق الشرق اوسطيين)) من توافق المصالح مع استراتيجيات القوى الخارجية، ومن تأييد تلك القوى للأطراف العربية او اسرائيل او لكيليهما خاصة وان الصراع العربي الاسرائيلي وعلى امتداد قرن من الزمان قد شكل عنصراً اساسياً في استراتيجيات تلك القوى ومحققاً لمصالحهما، خاصة وان تلك القوى قد أصبحت هي الحاكمة بالفعل لمجريات الصراع، ولم تتحرك لدفع عملية السلام الا عندما توافرت لها المصلحة في ذلك(١٩). وهنا تجدر الاشارة الى ان الاخذ بهذا المنطق يلغي بشكل مطلق دور وارادة واستقلالية الاطراف المحلية في صياغة وتنفيذ سياساتها القومية ويحيلها بشكل دائم الى موقع التابع للقوى الخارجية طوال الوقت، وفي ظل كل الظروف. ومن جانب آخر، فان تطورات مسيرة السلام العربي الاسرائيلي تعد بدورها احد العوامل التي تدفع تدريجياً باتجاه القبول بالسوق الشرق اوسطي.

ثانياً: السوق الشرق اوسطية : خيارات / مشاهد التنفيذ:

تكشف مراجعة أدبيات السوق الشرق اوسطية اهتماماً إسرائيلياً فائقاً بالبعد الاقتصادي في اتفاقيات ومعاهدات السلام التي ابرمتها اسرائيل مع الاطراف العربية المعنية كمصر ومنظمة التحرير الفلسطينية والاردن، حيث تؤكد خبرة تلك الاتفاقيات على اهتمام اسرائيل بأولوية المكون الاقتصادي في اعلان المبادئ الفلسطيني الاسرائيلي، والتركيز على العائد الاقتصادي المتوقع للسلام في الشرق الاوسط، وربط ذلك بالبعد الاقتصادي في النظام العالمي الجديد. وبصفة عامة، فإن هناك اتفاقاً يكاد يكون عاماً حول التطورات الممكن من خلالها التوصل الى صيغة عملية لتنفيذ مقترح السوق الشرق اوسطية. هذه الاطر النظرية تشمل الخيارات الاتية: خيار البينولوكس، انشاء منظمة تجارة حرة، اقامة اتحاد جمركي، واخيراً تأسيس منظمة موسعة للتعاون الاقتصادي.

- خيار الاتحاد الثلاثي الشهير بخيار البينولوكس: يستلهم هذا الخيار تجربة الدول الاوربية الثلاث المعروفة بهذا الاسم، وهي بلجيكا، وهولندا، ولكسمبورغ ويستهدف تطبيقه في الشرق الاوسط اقامة تجمع اقتصادي ثلاثي يشمل كلا من اسرائيل والاردن والكيان الفلسطيني. ولذا يطلق عليه ايضاً خيار الكونفدرالية الثلاثية، ويعتمد هذا الخيار اطاره النظري من دراسة اعدها معهد واشنطن لسياسيات الشرق الادنى عام ١٩٩١، والتي تستند بدورها على ضرورة توافر الحرية الكاملة لانتقال السلع ورؤوس المال بين الاطراف الثلاثة خاصة مع امكانية قيام اتحاد نقدي لانتقال السلع ورؤوس الاموال بين الاطراف الثلاثة خاصة مع امكانية قيام اتحاد نقدي بينهم[٢٠]. اما في الواقع العملي فان فرص نجاح مثل هذه الصيغة يزيد من حالة التهميش والانهاك التي تسيطر على الاقتصاد الفلسطيني وتبعيته للاقتصاد الاسرائيلي بوجه عام، اضافة الى المحاولات الاسرائيلية المستميتة وتأجيل الحل النهائي بقدر المستطاع والتركيز في نفس الوقت على دفع الامور عملياً باتجاه يتخطى مرحلة الدولة الفلسطينية المستقلة.

وطبقا لهذه الاسس فان مجالات التعاون المشترك في هذا الاطار تسعى الى التوصل الى صيغ تحقيق التعاون في المجالات الاتية:

الاستغلال المشترك للنفط والغاز ومصادر الطاقة الاخرى: انشاء شركات فلسطينية اسرائيلية للتعاون في المجال الصناعي: انشاء مناطق تجارة حرة في قطاع غزة واسرائيل تكون مفتوحة امام الجانبين، وضع برامج مشتركة اسرائيلية اردنية فلسطينية لتنسيق الاستثمارات في منطقة البحر الميت، واخيراً ربط الشبكات الكهربائية[٢١]. على ضوء ذلك يمكن القول بانه هذا الاطار يستهدف وبشكل مبدئي اعادة انشاء البنية الاساسية في الاراضي الفلسطينية والتعاون في حل مشكلات التنمية الاقتصادية المشتركة بين اسرائيل والمناطق الفلسطينية طبقاً للاتفاق بينهما.

وبالتالي ينتقل في مرحلة لاحقة الى تأطير وتمتين التجارة الخارجية بين الضفة والقطاع والاردن واسرائيل والبدء بتنفيذ برامج التعاون الاقتصادي، اضافة الى ذلك فان هذا المشروع سيشكل راس الحربة التي يستخدمها الاسرائيليون لاختراق المجال الاقتصادي العربي ودون الاهتمام بإضافة تعاون اقتصادي اقليمي متكامل[٢٢].

ب-B **خيار منطقة التجارة الحرة** : وتقوم فكرته على انشاء منطقة التبادل التجاري على غرار النافتا تشمل كلا من مصرواسرائيل والكيان الفلسطيني والاردن وسوريا ولبنان على ان تنتهي ترتيباتها بحدود ٢٠١٠[٢٢]. اهمية هذا الخيار متعدد الجوانب فالدول المقترحة لعضويته تشكل في مجموعها منظومة اقتصادية وسياسية وامنية لها طبيعتها واهميتها الجيوستراتيجية كحلقة وصل بين شرق المتوسط ومنطقة الخليج، وهناك ايضا اتساق الخيار مع وجهة النظر الاسرائيلية التي تستند الى اولوية التعاون الاقتصادي مع العرب كأحد اهم العوامل التي توحد الشعوب وتخلق المصالح المشتركة بينهما مما يحد من حالة الصراع والانتقال منها الى حالة التعاون والتكامل اضافة الى ذلك فان روح هذا الخيار تتسق مع منطق واتجاهات العولمة السائدة ومع اهداف منظمة التجارة العالمية اضافة الى ذلك فان هذا الخيار في حالة تنفيذه يتوقع له يهيئلإسرائيل فرصة الحصول على القبول العربي سياسياً ونفسياً كعضو طبيعي في المنطقة ومن ثم اتاحة فرصة عملية للتطبيع واقامة علاقات على اساس حسن الجوار، الامر الذي نتوقع معه زيادة التدفقات التجارية بين دول المنطقة والاتجاه نحو توطين المشروعات الانتاجية المشتركة فيها طبقاً لمبدأ الميزة النسبية من جانب، كما يضيف البعض انه قد لاتكون هناك حاجة ملحة في ظله لتعويض الدول الصغيرة علىالخسائر التي قد تتعرض لها نتيجة الانفتاح الاقتصادي[٣٣]. على الجانب اخر فان خيار المنطقة الحرة يؤخذعليه عدد من الانتقادات:

1. ان تنفيذ هذا الخيار يتطلب تقسيم العالم العربي اقتصادياً الى قسمين بلدان المشرق العربي وتضم اليها اسرائيل وبلدانالمغرب العربي، ويستهدف تكاملها اقتصادياً مع المجموعة السابقة.
2. يتطلب هذا الخيار ضم مصر اليه مما سيترتب عليه تهميش الدور الاقليمي لمصر وتهديد هدف الوحدة العربية اقتصادية العربي.
3. يترتب عليه ايضا حدوث اختراق اقتصادي اسرائيلي للعالم العربي باسره مشرقه ومغربه.
4. ما يترتب على ذلك من تكريس نمط للتخصص وتقسيم اقليمي للعمل تقوم اسرائيل بمقتضاه بدور دولة العبور او الترانزيت سعياً لتحقيق تحولها الى مركز النشاط المالي والتسويقي والتطويري في المنطقة فضلاً عن تحقيقها للسيطرة على محاور النشاط التجاري في المنطقة.

5. ان قيام المنطقة الحرة كاطار للسوق الشرق اوسطية سيؤدي الى استئثار اسرائيل بنصيب اكبر من الاستثمارات الاجنبية ودعم قدراتها الصناعية وامكاناتها التصديرية في المجالات التكنولوجية المتقدمة والاسلحة اكثر من فرص الجانب العربي[٢٤].
6. يضاف الى ذلك انه نظراً لان توزيع الفوائد الناتجة عن انشاء منطقة للتجارة الحرة يتأثر بدرجة التطور الاقتصادي لكل طرف من اطرافها، فمن المتوقع ان تكون المزايا المطلقة لإسرائيل استناداً الى الاختلال الواضح لصالحها فيما يتعلق بالنسبة الاقتصادية، حيث يصل دخل الفرد في اسرائيل الى ما يقرب عشرة امثاله في الاردن ومنطقة الحكم الذاتي الفلسطيني.

جـ. **الاتحاد الجمركي:** ويمثل بدوره خياراً اخر للتعاون الاقليمي في اطار السوق الشرق اوسطية الا انه يواجه عدد من الصعوبات والانتقادات الموضوعية تجعل من تطبيقه امر غير مطروح على الاقل في المرحلة الراهنة. من اهم هذه الصعوبات :

1. التفاوت الواضح في درجة التطور الاقتصادي بين دول المنطقة والمرشحة لعضوية هذا الاتحاد، والتباين في النظم الاقتصادية والاجتماعية والسياسيات التجارية والبنيات التحتية لتلك الاقتصادات.
2. الغياب الواضح في توافر مقومات الاقليم التكاملي بين تلك الدول وفي الخصائص والسمات الحضارية والثقافية والمصالح الاقتصادية والامنية المشتركة بين دول المنطقة والتي يشترط توافرها لنجاح صيغ وبرامج التكامل اقتصادي بوجه عام[٢٥].
3. ان قيام مثل هذا الاتحاد الجمركي يؤدي الى دمج الاقتصاد الفلسطيني الوليد في الاقتصاد الاسرائيلي والى تكريس الطبيعة الخدمية للاقتصاد الفلسطيني وتبعيته الاقتصادية لإسرائيل (تقديم فرص العمل في اسرائيل، الاعتماد على خدمات البنى التحتية الاسرائيلية، وتحكم اسرائيل في نوعية وتدفق المساعدات الاقتصادية الخارجية للكيان الفلسطيني ...الخ)[٢٦].

د. منطقة موسعة للتعاون الاقتصادي: ويطرح هذا الخيار توسيع النطاق الاقليمي للتعاون الاقتصادي ليضم الى جانب منطقة التجارة الحرة السابقة دول مجلس التعاون الخليجي على ان يستند هذا الخيار بالدرجة الاولى الى حرية انتقال رؤوس الاموال، وعلى ان تركز على مشروعات الربط الاقليمي وتستهدف اسرائيل من ورائها زيادة اهميتها على شبكات الطرق التجارية وقنوات التمويل والتطوير التكنولوجي في منطقة الشرق والهلال الخصيب، وحتى تصبح في نهاية الامر من خلال المشروعات الثنائية (الدولة المحورية) في مسارات الطرق الجديدة والمشروعات السياحية والاقليمية، وفي موقع تستطيع منه السيطرة على الوقود والمياه والطرق والمواصلات ومسارات التجارة وقنوات المال والتكنولوجيا[٢٧].

مما سبق يمكن الانتهاء الى تحديد الابعاد او الركائز الجوهرية في التعريف بمفهوم السوق الشرق اوسطية بان يشير الى احدى صور التعاون الاقتصادي التي تقوم على قاعدة من التعاون الاقليمي المستند الى فكرة الليبرالية وانها اي السوق تستهدف انتاج فئات وشرائح اجتماعية ذات مصلحة في السلام العربي الإسرائيلي. بعبارة اخرى فان هذه السوق انما تستند الى الربط بين السلام السياسي والاصلاح الاقتصادي والتعاون الاقليمي بهدف اتاحة مناخ موات لتعزيز القبول بالوجود الاسرائيلي ولمواصلة نموه ولتحقيق دمجه في العالم العربي وبما يحقق له الاستفادة من امكانيات هذا العالم وموارده المالية والبشرية.

ثالثا- السوق الشرق اوسطية : الافاق والمخاطر

تستهدف السوق الشرق اوسطية ارساء الاساس الاقتصادي لبنية نظام اقليمي جديد من شانه التكامل السياسي والاقتصادي بين اسرائيل والدول العربية، وفتح الحدود امام التجارة وحريتها والتخفيض من الرسوم الجمركية وتحقيق الاندماج في الاقتصاد العالمي وتنفيذ الاصلاحات الاقتصادية المطلوبة بما فيها تطوير وتحديث القطاع الخاص وتشجيع الاستثمار ووضع الضوابط اللازمة للحد من هيمنة القطاع العام، الامر الذي يؤدي وبشكل محدد الى خلق مصالح مشتركة تجعل من الصعب عليها مستقبلاً التخلي عن هذا التعاون من جانب، كما يكون من شانها ان تدفعها من جانب اخر الى تجنب التورط مستقبلاً في تصعيدات تضر بمصالحها المكتسبة في اطار هذا النظام الجديد.

على ضوء ذلك فان للسوق الشرق اوسطية في مرحلتها الراهنة دعامتين اثنتين جوهريتين الاولى اقتصادية والثانية سياسية وتصبان باتجاه وصياغة وارساء دعامات النظام الشرق اوسطي ككل. استشراق آفاق المستقبل بالنسبة لهذا النظام الشرق اوسطي وآفاق التعاون والتكامل من خلاله في المجالات السياسية والاقتصادية والفكرية يستثير بدوره آراءً واحكاماً متباينة يمكن بلورتها في رئيسيتين يهتم احدهما بإيجابيات، بينما يركز الاخر على ابراز السلبيات والمخاطر المتوقعة من جراء تنفيذ مخططات السوق الشرق اوسطية.

1. على الجانب الاقتصادي :

في اطار السعي لحشد قوة الدفع اللازمة لخيار السوق الشرق اوسطية، يتم الترويج للمقولة الاساسية بان التحول عن اقتصاد الحرب سوف يساعد دول المنطقة الى اعادة توظيف مواردها نحو اقتصاد السلام والتنمية، وفي هذا السياق يتم الترويج للادعاء بان فتح الابواب امام التعاون اقتصادي الاقليمي، وتحديداً بين العرب واسرائيل، سوف يحقق خيراً يعم شعوب هذه الدول مجتمعة، يعبر عن نفسه بشكل تلقائي في صورة ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي، وزيادة متوسطات الدخل الفردي، وتحقيق التنمية الشاملة بوجه عام.

وفي اطار التدليل النظري على صحة هذا الادعاء، يقوم مؤيدو السوق الشرق اوسطية بالتركيز على المحاور الاتية باعتبارها آفاقاً مستقبلية للتعاون الاقتصادي في اطار السوق الشرق اوسطية:

أ. ان انخفاض تكلفة الدفاع، ومعدلات الانفاق على التسلح في المنطقة، سوف يحقق عائداً مالياً للسلام يمكن ان يتم توظيفه لدعم اغراض التنمية الاقتصادية، وبالتالي يتحقق التحول من اقتصاد الحرب والمواجهة العسكرية الى اقتصاد المنافسة والتكتلات المالية والاسواق المشتركة. وسوف يتم هذا التحول على عدة محاور في الشرق الاوسط : مصر، اسرائيل، دول الخليج النفطية، لبنان تركيا، ايران،...الخ، مما يساعد ويؤدي بدوره الى زيادة التدفقات المالية للاستثمارات بالمنطقة، سواء اتت تلك الاستثمارات من اسواق المال العالمية، او من المنظمات الدولية، او في صور راس المال الوطني في المنطقة نظراً للاستقرار السياسي المتوقع. في هذا السياق، يصبح المناخ الاقتصادي الجديد السائد في الشرق الاوسط اكثر اتساقاً واندماجاً مع الفكر السائد عالمياً حول اقتصاد السوق وانفتاح الدول، والتعاون الاقليمي، كما انه ايضاً سوف يخلق فرصاً ذهبية للمصالح الدولية من خلال اسواق كبيرة، وزيادة القدرات الشرائية.

ب. ان تحقيق معدلات مرتفعة للتنمية السريعة في الشرق الاوسط سوف يتحقق بتأثير عدد من الاليات الاقتصادية من خلال تنشيط التجارة المتبادلة عبر منطقة للتجارة الحرة، واقامة سوق مشتركة، وزيادة الاستثمارات الاجنبية بالمنطقة، مما يحقق بدوره خيراً عميماً على دول هذا الاقليم جميعاً يعبر عن نفسه في ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي، وزيادة متوسطات الدخل الفردي، وتحقيق التنمية الشاملة، الامر الذي يدفع في النهاية الى دفع معدلات التنمية في الشرق الاوسط.

ج. ان تحرير التجارة الاقليمية لدول المنطقة سوف يساعد على اقامة قاعدة مثلى للإنتاج الصناعي المتطور في المنطقة، كما سيساعد على توسيع الاسواق القومية لتلك الدول، مما يسهم بدوره في توسيع القاعدة الصناعية المتطورة لتلك الدول، والوصول بها نحو احجام الانتاج المثلى وزيادة قدراتها على الاستجابة لحاجة اسواقها القومية.

على الجانب الاخر، فان معارضي السوق الشرق أوسطية يهتمون بإبراز أهم المخاطر الاقتصادية والسلبيات المرتبطة بقيامها والتي يمكن تناولها في مجموعات ثلاث: الاولى تتعلق بمخاطر الهيمنة الاقتصادية الاسرائيلية، والثانية تختص بالمخاطر المتنوعة لصور التكامل والتعاون الاقتصادي الاقليمي، واخيراً تناول المجموعة الثالثة قصور مؤشرات وامكانيات التكامل الاقتصادي الاقليمي.

اولاً: ان قام السوق الشرق اوسطية في اي من صورها المقترحة سوف يؤدي الى مقايضة السيادة الشكلية على الاراضي الفلسطينية مقابل تكريس اشكال متطورة من الهيمنة الاقتصادية الاسرائيلية الفعلية وفي

نفس الوقت تحقق ايضاً مقايضة السيادة الاقتصادية للكيان الفلسطيني بعدد من التنازلات الفلسطينية الأردنية التي تشجع المواطن الاسرائيلي علىالقبول بفكرة التخلي ولو شكلياً عن الاراضي المحتلة[٢٨].

ثانياً: اما اهم المخاطر المرتبطة بصور التكامل الاقتصادي الاقليمي، فيمكن التمييز بينها على النحو الاتي:

1. فيما يتعلق بالمناطق الحرة ودورها في التكامل الاقليمي:

هناك العديد من اوجه القصور التي ترتبط – بدورها – بالتكامل الاقليمي، حيث تكون تلك الصورة اكثر فعالية بين عدد قليل من الدول ذات احجام، ومستويات نمو اقتصادية متقاربة، بينما لاتصلح بنفس القدر بالنسبة للأعداد الكبيرة من الدول خاصة عندما يسود عدم التجانس، وتتفاوت مستويات النمو الاقتصادي، مما يترتب عليه عدم عدالة توزيع اعباء وتكاليف التنمية والتصنيع، ومنافع الاسواق بين تلك الاقتصاديات. اضافة الى ذلك، فان معظم الصناعات الجديدة تسعى لاختيار موقعها في الاقتصاديات الاكثر تقدماً وتنمية الاستفادة بالمزايا الاقتصادية والوفورات المرتبطة بتوافر البنية الاساسية الجيدة في النقل والمواصلات والايدي العاملة والتكنولوجيا.

2. فيما يتعلق بسياسات التحرير الاقتصادي:

تكشف التجارب المعاصرة في امريكا اللاتينية وافريقيا انها غالباً ما تلحق اضراراً لايمكن تجنبها فيالدول الاقل تقدماً، حيث تستأثر الدول الاكثر تقدما اقتصادياً بالجزء الاكبر من المكاسب سواء فيما يتعلق بالتبادل التجاري، او في تركيز الصناعات الجديدة. ومن جانب اخر فان قدرة الصناعة علىالبقاء في تلك الاقتصاديات الاقل تقدماً تقل بشكل ملحوظ في اعقاب زوال القيود الجمركية الحمائية.

3. ان انشاء منطقة التجارة الحرة وتوزيع الفوائد الناتجة عنه يتأثر بدرجة التطور الاقتصادي لكل طرف من اطرافها :

لذلك، من المتوقع ان تكون المزايا المطلقة لإسرائيل استناداً الى الاختلال الواضح لصالحها فيما يتعلق بالبنية الاقتصادية حيث يصل دخل الفرد في اسرائيل الى مايقرب من عشرة امثاله في الاردن ومنطقة الحكم الذاتي الفلسطيني. وعلى ذلك، يمكن الانتهاء الى ان انشاء منطقة التجارة الحرة سيكون ضاراً بالاقتصادين الاردني والفلسطيني معا، مما يفقدهما القدرة على النمو الاقتصادي الذاتي فيتحول الى المنتجات والسلع الاسرائيلية في مقابل ما تملكه كل منها من قوى عاملة، مما يترتب بدوره تكريس نمط الاستهلاك الاسرائيلي في البلدين وزيادة الطلب على منتجاتهما[٢٩].

ثالثاً: اما فيما يتعلق بصور امكانيات التكامل الاقتصادي الاقليمي، فانه يشير بدوره الى مجموعة ثالثة من المعوقات والمخاطر الاقتصادية للسوق الشرق اوسطية. ذلك ان نجاح التكامل الاقتصادي الاقليمي يتطلب:

أ. توافر التجانس الاقتصادي بين الدول المرشحة لعضوية الاطار التكاملي .

ب. ارتفاع حجم التبادل التجاري عند قيام التكامل بالنسبة لحركة التجارة الاجمالية لهذه الدول.

ج. انخفاض نسبة التجارة الخارجية لكل من هذه الدول بالنسبة الى ناتجها المحلي الاجمالي[٣٠].

خصائص الوضع الاقتصادي العام في اقليم الشرق الاوسط تكشف غياب تلك المقومات في الاقليم بوجه عام، وفي العالم العربي على وجه الخصوص، حيث تتسم الاقتصادات العربية بالاتي:

1. الانخفاض العام لنصيب الفرد من الدخل القومي ومن الناتج القوي، مما يعرقل بدوره عملية الحراك الاجتماعي الصاعد الى المراتب الاجتماعية العليا.
2. ارتفاع نسبة البطالة، وتزايد معدلات التضخم السكاني.
3. الانخفاض العام في الانتاج، وارتفاع ميزات التسليح وتزايدها المستمر.
4. تزايد المشكلات المرتبطة بالتصحر وتناقص الموارد الغذائية.
5. اعتماد الهيكل العام للاقتصاد العربي على قطاع الصناعات الاستخراجية حيث تصل النسبة ٨١% تقريباً.
6. تزايد الفجوة الغذائية مما يهدد بامكانية استخدام الغذاء كورقة ضغط ضد النظم المستوردة له.
7. ضآلة حجم الصناعة في الناتج المحلي العربي، حيث تهيمن الصناعات الخفيفة والاستهلاكية ويتراجع حجم الصناعات الثقيلة والاساسية بوجه عام.
8. تزايد التأثير بتقلبات الاسواق العالمية نتيجة للاعتماد عليها في الاستيراد الخارجي، للعديد من الاحتياجات العربية من جانب، والاعتماد عليها في تصدير النفط من جانب آخر، الامر الذي يترتب عليه تزايد خطر تعرض الدول العربية لعديد من الضغوط السياسية الاجنبية وربط المساعدات الاجنبية للدول العربية بما تحققه الدول العربية باتجاه انهاء مقاطعتها لإسرائيل من جانب، وبما تتخذه على ارض الواقع باتجاه تطبيع علاقاتها مع اسرائيل من جانب آخر.

رابعاً: يضاف الى ذلك مناخ الارتياب العربي العام في النوايا الاسرائيلية من وراء السوق الشرق اوسطية، خاصة وان المشروعات المقترحة في اطارها يجمع بينها التجاهل العام للطابع القومي المميز للعلاقات العربية كوحدة متميزة ذات تراث حضاري مشترك، وان مصادر التمويل الدولية لتلك المشروعات تحرص على ان تتمتع اسرائيل بمزايا تفضيلية تجعل منها مركزاً مؤثراً في تلك المشروعات، والمنتفع الاكبر منها، كما يعزز ايضاً من امكانيات الهيمنة الاسرائيلية في المنطقة، الامر الذي يزيد بدوره من المخاوف العربية من الدور الاقليمي العام لإسرائيل في اطار السوق الشرق اوسطية[٣١].

خلاصة القول في البعد الاقتصادي: ان قيام سوق شرق اوسطية سف يؤدي الى اعادة هيكلة العلاقات الاقتصادية الاقليمية بشكل يترتب عليه تزايد تبعية الاقتصاد العربي للاقتصاد الاسرائيلي، وتعميق نوع من النمو غير المتكافئ بينه وبين الاقتصاديات العربية ككل، كما ان قيام السوق بما تتضمنه من فتح للأسواق العربية اما الصادرات الاسرائيلية سوف يؤدي بدوره الى دعم قدراتها التصديرية والاستثمارية من جانب، وتطوير مستويات وادوات الفن التكنولوجي من جانب اخر، وتحسين مستويات المعيشة بها من جانب ثالث. كما سيسم ذلك بدوره ايضاً في زيادة القدرة الاستيعابية للاقتصاد الاسرائيلي على استقبال المهاجرين الجدد مع ما يعنيه ذلك من دعم لقوة العمل بالاقتصاد الاسرائيلي والتوسع في بناء المستوطنات الاسرائيلية لاستيعاب هؤلاء المهاجرين، ومن ثم زيادة نسبة الخصم من استحقاقات الاراضي العربية المحتلة.

على الجانب السياسي :

تتبلور وجهة النظر المؤيدة للتعاون السياسي والتكامل الاقتصادي في اطار السوق الشرق اوسطية في اطار المقولة القائلة بان نجاح عملية السلام يمكن ان يؤدي الى اتاحة فرص التعاون في العلاقات العربية الاسرائيلية، واقامة نظام اقليمي جديد يتجاوز بطبيعته النظام العربي بمشكلاته ومؤسساته وآلياته[٣٢] ويستند الى منظومة ثقافية قيمية جديدة تهدف الى تحقيق ودعم الاستقرار السياسي في المنطقة استناداً الى مفاهيم جذابة مثلا لديمقراطية، ومحاربة الفقر، ودعم التنمية، والعمل المشترك من اجل تعميق جهود التحول الديمقراطي والتعددية السياسية في دول المنطقة. ومن جانب اخر فان نجاح السوق الشرق اوسطية سوف يعني انهاء حالة الحرب بين العرب واسرائيل، وما يترتب على ذلك من تحول الى تقاسم اعباء السلام من اجل استقرار المنطقة، وما يرتبط بذلك من تحويل جزء من الانفاق العسكري لدول المنطقة للأغراض المدنية، واعادة توجيه موارد المنطقة واهتماماتها الاقليمية المشتركة لمواجهة قضاياها الملحة[٣٣]، والتي تتراوح ما بين اخطار الحركات الاصولية المتصاعدة في المنطقة، والعمل المشترك نحو مواجهة عدم الاستقرار الذي يهدد المنطقة نتيجة لوجود عديد من المشكلات المزمنة مثل قضايا الاقليات، ومنازعات الحدود، ومشكلات المياه ... الخ. هذا فضلاً عما يحققه قيام السوق الشرق اوسطية من ازدياد درجة واهمية التوافق العام في المصالح الاستراتيجية بين الولايات المتحدة الامريكية باعتبارها القوة الدولية المهيمنة وبين كل من شركائها الاقليميين في المجالات الاقتصادية والتجارية، وما يحققه هذا من ضمانات عملية تحقق استمرارية قيادتها للمنطقة من جانب، واستقرار مصالح اولئك الشركاء الاقليميين من جانب آخر، وانعكاسات ذلك كله على المنطقة فيما يرتبط بوجه عام بإعادة توزيع المعونة الامريكية بالمنطقة، واستفادة

اسرائيل من انهاء المقاطعة العربية. وعلى الجانب الاخر، فان منتقدي السوق الشرق اوسطية ومعارضيها يبلورون موقفهم السياسي استناداً الى عدة اعتبارات هامة:

اولا: غلبة مقومات نجاح التعاون والتكامل السياسي وعدم توافرها بالقدر المطلوب. اهم ابعاد تلك الحقيقة تتمثل فيما يأتي:

- أ- غلب التباين والاختلاف في درجات التطور الاجتماعي، وطبيعة النظم السياسية السائدة في المنطقة، وتفاوت أشكال وانماط المشاركة السياسية داخل هذه النظم من جانب، وانماط علاقتها، وتحالفاتها الاقليمية من جانب آخر(٣٤).
- ب- وجود عدد من المشكلات الداخلية والاقليمية لبعض الدول المرشحة لعضوية تلك السوق، وبصفة خاصةفيما يتعلق بمشكلات التكامل القومي مثل خطر حركات الاحتجاج السياسي المتصاعد في المنطقة، وعدم الاستقرار السياسي، ومشكلات وقضايا الاقليات، ومنازعات الحدود، ومشكلات المياه...الخ. اضافة الى ان ازدياد احتمالات تفجر تلك المشكلات من شانه ايضا ان يحد من قدرة الدول على الاختيار الحر لأنماط التعاون الاقليمي، كما نه يخفض فرصة الاستقرار السياسي المطلوبة لنجاح ترتيبات التعاون والتكامل الاقليميين في حالة التوصل اليها.
- ت- ان منطق السوق الشرق اوسطية يرتكز من جانب على اعتبارات جغرافية واستراتيجية تقوم على التمايز بين الشعوب والدول العربية ذاتها، وبينها وبين الشعوب الاخرى غير العربية في نظامها الجغرافي، كما انها لا تعترف– ان لم تنكر – من جانب اخر بالتجانس بين الشعوب العربية، بل تتجاوز ذلك الى الخلط بين الشعوب العربية وغيرها من شعوب المنطقة الاخرى.

ثانياً: ان السوق الشرق اوسطية لم تعد تستند الى صيغة الارض مقابل السلام التي انطلق على اساسها مؤتمر مدريد، حيث ادى اتفاق اوسلو الى تقنين العديد من التغيرات النوعية والهيكلية في العلاقات العربية الاسرائيلية تجاوزت في مجملها صيغة السلام البارد والتطبيع المقيد التي طالما مثلت مصدراً للتذمر الاسرائيلي واستهدفت تفعيل السلام اقتصادياً بعد قبول العرب للتسوية السلمية كخيار ستراتيجي يفرض تقديم تنازلات مقابل انسحاب اسرائيل من الاراضي العربية المحتلة. اشكال وصيغ هذا المقابل العربي متعددة لعل اهمها تتمثل في انهاء المقاطعة العربية لإسرائيل وتطوير مشروعات التعاون الاقتصادي في اطار من التطبيع الكامل للعلاقات العربية الاسرائيلية في مجلاتها السياسية والثقافية..الخ.

ثالثاً: ان اقامة السوق الشرق اوسطية سوف يشكل بدروه قيداً على طبيعة العلاقات العربية والعربية الدولية ذلك ان طبيعة تلك العلاقات ومشكلاتها الداخلية المتعددة الجوانب والابعاد، وما تفرضه بدورها من وجود روابط قوية ومستقرة ومع محاور دولية مختلفة سوف يتعارض مع اولويات العلاقات الداخلية والاقليمية التي يتطلب قيام السوق توافرها بين اعضائها.

رابعا: من هنا يرى البعض ان قيام السوق الشرق اوسطية قيد يحرم العرب من مزايا علاقات ثابتة ومستقرة مع اطياف دولية عديدة. فان الاتجاه نحو اقامة سوق شرق اوسطية وما يفرضه ذلك من قيود على حرية الدول الاعضاء فيها لا يتسق مع التفضيل العالمي الساحق على مستوى السياسة الخارجية ولأقصى درجة ممكنة لحرية الحركة الامر الذي لم يعد مواتياً لروابط مستقرة نسبياً وبما يتحقق معه معنى النظام الاقليمي بشكل اوسع[٣٦].

النتائج

في اطار اهتمامها بدراسة السوق الشرق اوسطية كأساس اقتصادي لنظام شرق اوسطي جديد، استهدفت الدراسة استكشاف إمكانية استخدام المصالح الاقتصادية كمدخل لتسوية الصراع العربي الاسرائيلي، واعادة هيكلة العلاقات الاقليمية في اطار نظام شرق اوسطي جديد. في هذا الصدد، فان الدراسة قد انتهت الى النتائج الاتية:

1. على الجانبين الاقتصادي والسياسي : هناك العديد من القيود التي تحد من فرص السوق الشرق اوسطية في تجاوز حالة الصراع الراهنة، والوصول الى مرحلة التعاون والتكامل السياسي والاقتصادي فيما بين دولها. وأهم تلك المعوقات والقيود يمكن الاشارة اليها علىالنحو الاتي:

أ. خيار السوق الشرق اوسطية وان ارتبط بالتوجه السياسي العام الذي ساد المنطقة منذ انعقاد مؤتمر مدريد للسلام، فانه يمثل امتداد للجهود والمباحثات الغربية السابقة في نفس الاتجاه، كما انه ينفرد هذه المرة بخصائصه المميزة. فهو اولا يمثل في مجمله محاولة متكاملة الابعاد لإيجاد حل لمشكلة الوجود الاسرائيلي في المنطقة ييسر استيعابها واندماجها سياسياً وامنياً واقتصادياً، وبشكل متواز مع تعزيز تدعيم الوجود الامريكي فيها بما يوفر حماية خاصة لإسرائيل، اضافة الى حماية المصالح الحيوية الامريكية في المنطقة. وثانيا فان خيار السوق الشرق اوسطية يحظى بقبول عربي رسمي بشكل لم يتحقق في المرات السابقة، وهو وان لم يحظ ثالثاً بقبول شعبي كامل، فانه لايتمتع ايضاً بوجود ممانعة شعبية مماثلة لما قوبلت به المشروعات السابقة عند اصطدامها بالمشروعات القومية الوحدوية.

ب. التباين الواضح بين طبيعة وتوجهات النظم السياسية السائدة في المنطقة (ملكية، عسكرية، سلطوية، شبه ديمقراطية)، وبين انماط النظم الديمقراطية البديلة والمطلوب قيامها كشرط اساسي لنجاح السوق في تحقيق التكامل السياسي نظم ديمقراطية : برلمانية او رئاسية، تنشأ في مناخ تسوده الحرية ويستند الى العلم والتقدم التكنولوجي ويعتمد على دعامات التعاون المشترك اقليمياً ودولياً يضاف الى التباين الشديد ايضاً في انماط التحالفات وتوجهات العلاقات الاقليمية والدولية لتلك النظم.

ج. حجم ونوعية المشكلات السياسية التي تعاني منها دول المنطقة داخلياً واقليمياً سواء من داخل اوخارج نطاق الصراع العربي الاسرائيلي (حركات الاحتجاج الديني والاجتماعي، الاقليات السياسية، مشكلات الحدود السياسية، مشكلات الموارد المائية، المشكلات البيئية... الخ) تواجد تلك المشكلات من شأنه ان يعوق بوجه عام امكانيات التكامل او التعاون الاقليمي نتيجة لتأثير ودور عدم الاستقرار السياسي في نسبة التوتر وتضييق فرص اختيار نمط التعاون المشترك.

د. التباين الواضح بين خصائص الهياكل والبنى الاقتصادية المطلوبة لنجاح التكامل في اطار السوق، وتلك القائمة بالفعل في الاقتصاديات العربية بوجه عام. فبينما تتصف الاقتصاديات العربية بكونها اقتصاديات أحادية الجانب تعتمد على الصناعات الاستخراجية والنفط والسياحة، فان نجاح التكامل الاقتصادي يتطلب توافر بنية اقتصادية تعتمد على العلم والتقنية الحديثة والقابلية للتعاون العربي والاقليمي المشترك، كما ان الاقتصادات العربية تتسم بالتضخم السكاني واختلال توزيع الموارد فيها بين متطلبات الانتاج وضرورات التسليح، الامر الذي يقلل من حجم الموارد الاستثمارية المطلوب توافرها لدفع عملية التنمية والتكامل الاقتصادي.

2. ان البدائل المطروحة على الساحة العربية تتمثل في حتمية الربط بين السياسة والاقتصاد في العلاقات العربية الاسرائيلية، بمعنى حدوث تبادل في التنازلات السياسية والاقتصادية بنسب متوازية ومتزامنة، وان يكون الربط بين الاثنين جوهر ثابتاً لأي عرض تفاوضي وعلى هذا الاساس نقترح الاتي:

أ- ضرورة ربط اجراءات التخفيف من المقاطعة الاقتصادية العربية لإسرائيل بمواقفها السياسية ووفائها بالتزاماتها تجاه عملية السلام وبالتوازي مع اجراءات الانسحاب التدريجي من الاراضي العربية المحتلة.

ب- البدء في احياء البدائل العربية ودعمها سياسياً واقتصادياً. يدخل في هذا النطاق اعادة تفعيل الدعوة الى السوق العربية المشتركة وانشاء مناطق التكامل الاقتصادي العربي (المجلس اقتصادي والاجتماعي العربي – الاتحاد الجمركي العربي، التنسيق بين مؤسسات العمل العربي في مجالات المياه والبيئة والسياحة وغيرها).

ت- دعم آليات وقنوات العلاقات الاقتصادية العربية سواء في الاطار الاسلامي او الاوربي او الافريقي، وبما يحقق التوازن في العلاقات الاقتصادية العربية.

وهكذا نخلص الى انه لما كانت فرض تزايد اتجاه الدول نحو الدخول في او قبول انماط متشابهة من التحالفات السياسية والامنية انما ترتفع او تتزايد بارتفاع معدلات التشابه بينها فيما يتعلق بمجالات ودرجات التطور الاجتماعي وطبيعة النظام السياسي والمشاركة السياسية.. الخ، فان واقع الحال على الجانب السياسي والاقتصادي في الشرق الاوسط يظهر نجاح السوق الشرق اوسطية في تحقيق التكامل سياسياً واقتصادياً يعد امراً مشكوكاً في حدوثه في المستقبل القريب على الاقل نتيجة لافتقار تلك السوق المشتركة الى توافر المقومات المشتركة والكافية للتكامل بين الدول الاعضاء في مجالات التطور الاجتماعي والتشابه في طبيعة النظم السياسية، وفي طبيعة

ونمط التحالفات الاقليمية والدولية لكل من تلك الدول وايضاً في بنيتها وهياكلها الاقتصادية والاجتماعية.

الهوامش

(1) د. محي سعد، السوق الشرق اوسطية بين النظرية والتطبيق في المجتمع العربي وتحديات القرن الحادي والعشرين، دار الفرقة – الاسكندرية، ١٩٩٥، ص ص١٨٢-١٨٣.

(2) موشية معوز، سورية واسرائيل من الحرب الى صناعة السلام، ترجمة ليث وهيب، دار الجليل – عمان ١٩٩٨، صص١٩٦-١٩٧.

(3) د. محمد زكريا اسماعيل، الهوية العربية في مواجهة السلام الاسرائيلي، مجلة المستقبل العربي، العدد ١٥٠، ديسمبر ١٩٩٩، ص ص ٢٩-٤٤.

(4) Barry Rubin, Reshaping th Middle East, Foreign Affairs, Vol, No, 50, 3, Summer (6) 1999, PP131-146.

(5) د. احمد يوسف، العرب وتحديات النظام الشرق اوسطي، مجلة المستقبل العربي، العدد ١٧٩، ١٩٩٤، ص٥٤.

(6) د. منير محمود بدوي، النظام الشرق اوسطي: الدوافع والمرتكزات امتنا والعال، مركز الدراسات الحضارية، القاهرة، ابريل ١٩٩٤، ص٤-٧.

(7) د. احمد الرشيدي، تحديات آليات العمل العربي المشترك كمدخل للتعامل مع الترتيبات الاقليمية المطروحة في الشرق الاوسط، ١٩٩٨، ص٥١-٥٤.

(8) احمد يوسف، مرجع سابق، ص٥٥.

(9) د. غازي حسين، القمم والمؤتمرات الاقتصادية والامنية من التطبيع الى الهيمنة، اتحاد الكتاب العرب، دمشق، ١٩٩٨، ص٦٤-٦٨.

(10) د. محمود عبد الفضيل، العرب والترتيبات الاقتصادية الجديدة، ونظرة تقويمية في مستقبل الترتيبات الاقليمية، ١٩٩٨- ص٢٥٥.

(11) د. سعيد النجار، نحو استراتيجية عربية للسلام، مجلة النداء الجديد، العدد١١، ص١٠.

(12) د. محود عبد الفضيل، المشاريع والترتيبات الاقتصادية الشرق اوسطية: التطورات والمحاذير، مجلة المستقبل العربي، العدد ١٧٩، يناير ١٩٩٦.

(13) د. عبد المنعم السيد علي، التكامل الاقتصادي العربي النظام الشرق اوسطي: التناقض، والتداخل، البدائل، مجلة المستقبل العربي، العدد ٢١٤، ديسمبر ١٩٩٦، ص٢٨.

(14) الياس سابا، الجوانب الاقتصادية للتحديات الشرق اوسطية الجديدة، مجلة المستقبل العربي، العدد ١٧٩، يناير، ١٩٩٥، ص١٢٥.

(15) شمعون بيريز، الشرق الاوسط الجيد، دار الجيل عمان، ١٩٩٤.

(16) نقلاً عن بيريز، ورد ذكر هذه المعادلة في : د. محمد زكريا اسماعيل، الهوية العربية، مرجع سابق، ص٣٧.

(17) د. عبد الفتاح الحيالي، قمة عمان بين اوهام السلام وطموح التسوية، مجلة المستقبل العربي، العدد(٢٠٤)، فبراير، ١٩٩٦، ص١١.

(18) د. عبد المنعم السيد علي، مرجع سابق، ص ص١٤-١٥.

(19) د. عبد المنعم سعيد، الشرق اوسط بعد السلام، مجلة السياسة الدولية، العدد ١١٥، يناير ١٩٩٤، ص١٥.

(20) د. وليد عبد الحي، اسرائيل والمصالح الغربية والشرق الاوسط، مركز دراسات الشرق الاوسط، دار البشير للنشر والتوزيع، عمان ١٩٩٧، ص ص٥٣٣-٥٣٨.

(21) Barry Rubin, OP. Cit, P.P. 131-141

(22) د. محمود عبد الفضيل، مشاريع الترتيبات الاقتصادية، مرجع سابق، ص٩.

(23) د. محمد صفي الدين خربوش، المحددات السياسية وصيغ التعاون الاقتصادي في الشرق الاوسط، دار المستقبل العربي، القاهرة، ١٩٩٥، ص ص٣١-٣٢.

(24) د. غسان سلامة، افكار اولية عن السوق الشرق اوسطية، مجلة المستقبل العربي، العدد ١٧٩، يناير ١٩٩٤، ص٦٧.

(25) د. محمود عبد الفضيل، مشاريع الترتيبات الاقتصادية، مرجع سابق، ص٩٣.

(26) د. عبد المنعم السيد علي، التكامل الاقتصادي العربي، مرجع سابق، ص١٦.

(27) د. نيفين عبد الخالق مصطفى، المشروع الشرق اوسطي والمستقبل العربي، العدد ١٩٣، فارس ١٩٩٥، ص ص ١٦-١٨.

(28) د. محمد صفي الدين خربوش، المحددات السياسية، مرجع سابق، ص٣١.

(29) د. محمود عبد الفضيل، مشاريع الترتيبات الاقتصادية، مرجع سابق، ص ٩٠.

(30) د. محمود عبد الفضيل، الاقتصادية الجديدة، مرجع سابق، ص٢٦٦.

(31) د. اسامة الغزالي، الشرق اوسطية : اصولها وتطوراتها، مؤسسة الاهرام، القاهرة، ١٩٩٥، ص٢١.

(32) د. محمد السيد سعيد، مستقبل العلاقات العربية الاوربية بين الشرق اوسطية والمتوسطية، مجلة المستقبلالعربي، عدد مارس١٩٩٦، ص ص١٠٩-١١٠.

(33) د. وليد عبد الحي، اسرائيل والمصالح الغربية، مرجع سابق، ص ص٥٣٣-٥٣٨.

(34) د. عبد المنعم السيد علي، مرجع سابق، ص١٦.

(35) د. خير الدين حسيب، الوطن العربي والتحديات الشرق اوسطية الجديدة، مجلة المستقبلالعربي، العدد ١٧٩، يناير ١٩٩٤، ص٥٣.

(36) د. غسان سلامة، افكار اولية، مرجع سابق، ص ص٦٩-٧٠.